ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 16العدد: 02(2022) ص379-391

تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004 -2019)

Estimate the effect of financial inclusion on economic growth in Algeria for the period (2004- 2019)

نيد صفاء
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
Safa.nid@univ-biskra.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/04/21
تاريخ القبول:
2022/06/12

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الشمول المالي
- ✓ النمو الاقتصادي
- ✓ الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 20014 - 2019 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي فقد تم بناءها بدمج أبعاد توافر الخدمة المصرفية، وأبعاد استخدام الخدمة المصرفية ولذلك باستخدام طريقة المكونات الأساسية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات لالة معنوية إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

Article info

Received
21/04/2022
Accepted
12/06/2022

Keywords:
- ✓ *financial inclusion*
- ✓ *economic growth*
- ✓ *Algeria*

Abstract :

Through this study, we aim to estimate the effect of financial inclusion on economic growth in Algeria for the period 2004- 2019 using the multipe line regression model. To achive the research objective, we use economic growth represented by per capita GDP as a dependent variable, while independent variables representing financial inclusion were constructed by combining the dimensions of financial services availability index, and the dimensions of financial services use index, measured by the principal component analysis. Results showed that there is positive and statistically significant relationship between the indicators of financial inclusion used and economic growth in Algeria.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

يحتل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع اهتمام أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدمها، فهو مؤشر على جودة المنتجات والخدمات المقدمة في اقتصاد معين ومقياس لمستوى رفاهية الأفراد فيه. إن هذا الاهتمام دفع بالاقتصاديين إلى البحث في محددات النمو الاقتصادي، وكذا تفاعلاته مع مختلف المتغيرات الاقتصادية وحتى المالية؛ فاليوم لم يعد النمو الاقتصادي مرتبطا بالقطاع الحقيقي فقط بل يتعدى ذلك ليصبح للقطاع المالي دور مهم في الرفع من مستواه. ومن هنا يظهر اهتمام البنوك المركزية وصناعي القرار في مختلف أنحاء العالم بالشمول المالي نظرا للدور المهم الذي يقوم به من خلال المساهمة في تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، محاربة الفقر والبطالة وكذا التوزيع العادل للدخل بين كل فئات المجتمع.

وعلى غرار بقية دول العالم تسعى السلطات العمومية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، وذلك بإدخال اصلاحات مهمة على القطاع البنكي بدءا بالتوجه إلى إقتصاد السوق، الخوصصة –التي توقفت سنة2007- وفتح المجال للبنوك الخاصة محلية كانت أو أجنبية للعمل في الجزائر بغية تحسين مستوى الخدمات البنكية بالشكل الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

1.1. إشكالية الدراسة: استنادا لما سبق؛ يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والتي سنحاول الإجابة عليها وفق نموذج قياسي؛ على النحو التالي: **ما أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)؟**

2.1. فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- الشمول المالي حسب مؤشر توافر الخدمات المصرفية يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- الشمول المالي حسب مؤشر استخدام الخدمات المصرفية يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.1. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر، وكذا بناء نموذج قياسي يدرس علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

4.1. منهج الدراسة: للوصول إلى الهدف الذي ترمي إليه هذه الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة وتحليل مختلف جوانب الموضوع؛ بالإضافة إلى استخدامنا للمنهج القياسي الذي يركز على التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد OLS، وهذا لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

5.1. الدراسات السابقة: قامت الباحثة بتجميع عدد من الدراسات السابقة ثم الاطلاع عليها وترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأحدث إلى أقدم؛ وفيما يلي عرض للأهداف والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة:

- دراسة (شرف و الصائغ، 2021) بعنوان: **أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتم اعتماد مؤشر توافر الخدمة المصرفية ومؤشر استخدام الخدمات المصرفية كمتغيرات مستقلة ممثلة للشمول المالي، بينما تمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، كما تم ادخال معدل التضخم والاستقرار السياسي كمتغيرات ضابطة، وذلك باستخدام نموذج Panel ARDL. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة.
- دراسة (اسماء و سعيدة ، 2020) بعنوان: **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج** ARDL ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

باستخدام مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على النمو الاقتصادي.

- دراسة (nazir, kaneez, & jameel, 2019)بعنوان: Impact Of Financial Inclusion On Economic Growth In Pakistan، تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1985- 2017 باستخدام نموذج ARDL، قام الباحثون ببناء مؤشرات الشمول المالي باستخدام طريقة المكونات الأساسية PCAوتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مع وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي المستخدمة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.
- دراسة (Dinabandhu & Debashis , 2018) بعنوان: Financial inclusion and economicgrowth linkage: some crosscountry evidence، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الديناميكي بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2010، شملت عينة الدراسة 31 دولة متقدمة ونامية باستخدام نموذج Panel ARDL. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية طويلة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وبذلك يؤكد الباحثان أن الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- دراسة (wakdok، 2018) بعنوان: The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام نموذج ARDL . وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي من خلال متغيرات العمق المالي التي تتأثر بمتغيرات الشمول المالي كالمعروض النقدي بالمعنى الواسع، القروض للقطاع الخاص، ايداع الأموال في المناطق الريفية ونسبة السيولة في البنوك التجارية.

6.1. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك للتعرف على المتغيرات موضوع الدراسة الحالية، وأيضا لمعرفة النتائج التي توصلت إليها؛ تم التوصل إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي بحثت في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وتتميز عنها من حيث دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2004-2019 باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

2. الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

الشمول المالي/ أو الاشتمال المالي من المصطلحات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع من قبل البنوك المركزية وصانعي القرار ووكالات التنمية حول العالم، خاصة بعد أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك من خلال التزام الحكومات بوضع سياسات من شأنها تسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية المقدمة.

ينصرف مفهوم الشمول المالي إلى "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل؛ الأقسام الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض وبالتكلفة المعقولة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية" (Ramananda & sankharaj, 2015, p. 13). وتعرفه مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لذلك فإن الشمول المالي ليس وظيفة في حد ذاته وإنما هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها المهمشة والمحرومة إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية. ولقياس مدى الشمول المالي بشكل افضل يتم الاعتماد على الأبعاد الثلاثة التالية:

- الوصول للخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى قدرة استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛
- استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي (صليحة و معمر، 2019، صفحة 4)؛
- جودة المنتجات والخدمات المالية وجودة تقديمها: يعتبر بعد جودة الخدمات المالية وجودة تقديمها بعدا غير واضح، وذلك لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل؛ تكلفة الخدمات، وعي المستهلك وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وعوامل أخرى غير ملموسة مثل ثقة المستهلك بالخدمة المالية (صورية و السعيد، 2018، صفحة 110).

وفي السنوات الأخيرة، تم تحويل اتجاه السياسة المالية من الاهتمام بالتنمية المالية إلى الاهتمام بالشمول المالي، غير أننا نجد عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بدور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي .(hamada & zunaidah, 2018, p. 1) كما أن أغلب تلك الدراسات تم القيام بها على مستوى الدول المتقدمة وإهمال الدول النامية، ذلك لأن الشمول المالي في الدول النامية لا يزال في مرحلة "الرضع" (Cyn-Young & Mercado, 2015). تأكد الدراسات المنجزة في هذا المجال أن الشمول المالي يعد محركا هاما للنمو الاقتصادي فزيادة فرصة حصول الأفراد على الخدمات المصرفية وكذا زيادة عدد النساء المستخدمات لهذه الخدمة له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الايجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية؛ كالصحة والتعليم والحد من اللامساواة والفقر. إلا أن الجدال لا يزال قائما حول إمكانية تعميم تلك النتائج، فقد تباينت أراء الاقتصاديين بشأن دور القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، فبعضهم يعتبر أن للقطاع المالي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، والبعض الآخر يرفض وجود علاقة سببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي حيث يعتبر روبرت لوكاس أن الاقتصاديون بالغو بشدة في دور العوامل المالية في النمو الاقتصادي.

وعموما يمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال الشكل1 الذي يظهر كيفية مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال طريقتين رئيسيتين؛ حيث يمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر من خلال تحسين مستواهم المعيشي، فتقديم الائتمان إلى الفئات الضعيفة ومنخفضة الدخل بتكلفة معقولة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج بما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي؛ هذا الجهة الاولى (Dinabandhu & Debashis , 2018, p. 371).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شكل 1: يوضح علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي

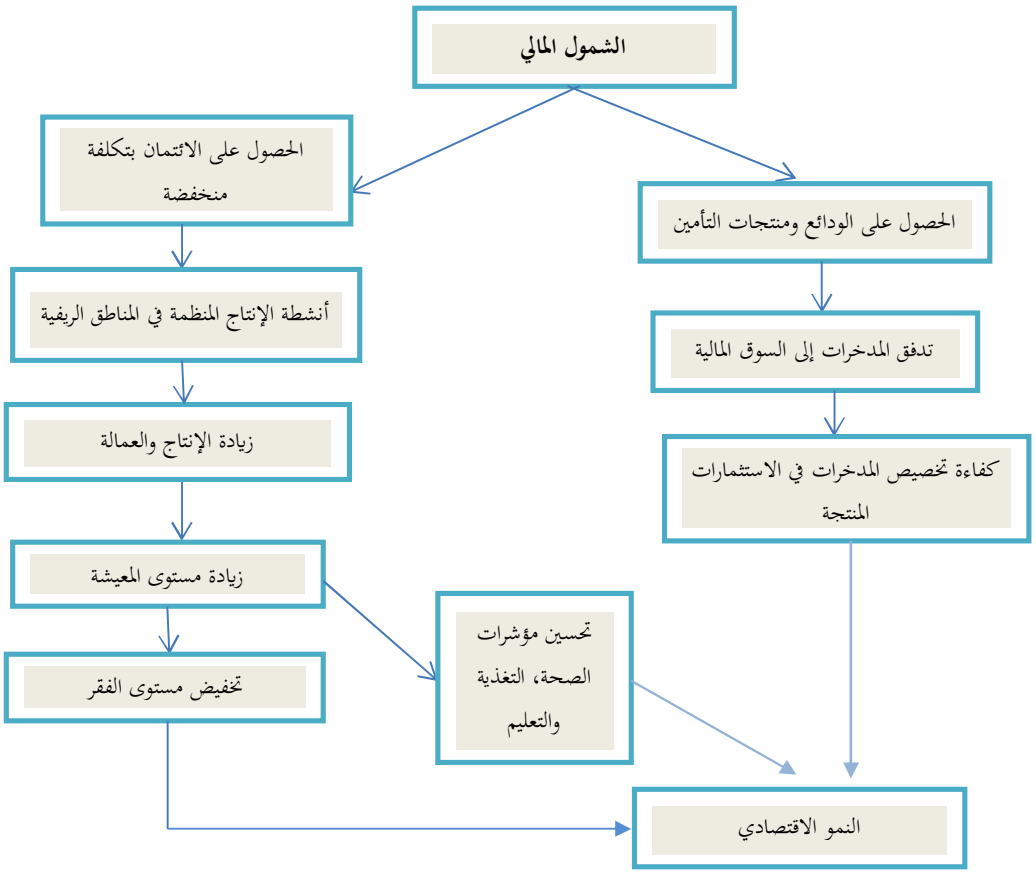

المصدر: (Dinabandhu & Debashis , 2018, p. 372)

ومن الجهة الثانية فإن حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين يساعد على جمع الأموال في السوق المالي، وهو ما يساعد على وضع مدخراتهم في النظام المالي، ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل وبهذه الطريقة تشجع السوق المالية على زيادة الاستثمارات، وتؤدي أيضا إلى زيادة الناتج والعمالة مما يؤدي إلى توزيع الدخل وتحسين دخل الفقراء والفئات الضعيفة (Dinabandhu & Debashis , 2018, p. 372).

3. قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2019

للإجابة على اشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم الاعتماد على نموذج قياسي يستند إلى النظرية الاقتصادية وثم بناءه اعتمادا على الدراسات التي قام بها الباحثون (nazir, kaneez, & jameel, 2019) و (شرف و الصائغ، 2021).

1.3. عرض متغيرات الدراسة ومصادرها:

أ. متغيرات الدراسة: لتفسير أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004- 2019، تم بناء مؤشرات الشمول المالي باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية وذلك من أجل بناء مؤشر مركب لقياس توافر الخدمات المصرفية ومؤشر مركب لقياس استخدام الخدمات المصرفية؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن الدراسات في مجال التنمية المالية تواجه مشكل عام في تحديد أي المتغيرات أنسب لتمثيل التنمية المالية نظرا لتداخلها وارتباطها ببعضها البعض. وبذلك تصبح متغيرات الدراسة كالتالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **المتغير التابع:** ويتمثل في النمو الاقتصادي، ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي، ورمزنا له بالرمز PGDP؛
- **المتغيرات المستقلة:** يدخل في النموذج متغيرين مستقلين؛ وهما كالآتي:

- **المؤشر المركب لتوافر الخدمة المصرفية:** تم بناء هذا المتغير بالاعتماد على عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، ورمزنا له بـ FI1؛ والجدول التالي يظهر نتائج تحليل المكونات الأساسية.

جدول1: نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية

Eigenvalues: (Sum = 2, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	1.832227	1.664454	0.9161	1.832227	0.9161
2	0.167773	---	0.0839	2.000000	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين لنا من خلال الجدول 1 أن المركبة الاساسية الأولى تفسر 91.61% من التباين الاجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فإن مؤشر توافر الخدمات المصرفية المستخرج من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملائمة لقياس توافر الخدمات المصرفية، ذلك أن لديه قوة تفسيرية عالية.

- **المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية:** تم بناء هذا المتغير بالاعتماد على نسبة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، ورمزنا له بـ FI2؛ والجدول التالي يعرض نتائج تحليل المكونات الأساسية.

جدول2: نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية

Eigenvalues: (Sum = 2, Average = 1)

Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	1.855156	1.710313	0.9276	1.855156	0.9276
2	0.144844	---	0.0724	2.000000	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتبين لنا من خلال الجدول 2 أن المركبة الاساسية الأولى تفسر 92.76% من التباين الاجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فإن مؤشر استخدام الخدمات المصرفية المستخرج من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملائمة لقياس استخدام الخدمات المصرفية، ذلك أن لديه قوة تفسيرية عالية.

وبذلك يصبح نموذج الدراسة كالتالي: $PGDP = \int FI1, FI2$

وتجدر الاشارة إلى أن الباحثة قامت باستخدام الطريقة المعيارية (القيمة–الوسط الحسابي)÷ الانحراف المعياري) بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وذلك من أجل تلافي الكثير المشاكل القياسية عند بناء النموذج والمشاكل الاقتصادية عند التفسير، خاصة في ظل عدم القدرة على ادخال اللوغاريتم العشري لوجود قيم سالبة في سلسلة المتغيرات المستقلة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ب. مصادر متغيرات الدراسة:

تم الحصول على البيانات المتعلقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمؤشرات المستخدمة في بناء المؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية من خلال البيانات السنوية الصادرة عن البنك الدولي أما البيانات المتعلقة بالمؤشرات المستخدمة في بناء المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية فتم الحصول عليها من خلال التقارير الرسمية لبنك الجزائر؛ وتم الاعتماد على الفترة الممتدة من 2004 إلى 2019 على أساس توافر البيانات الكاملة لكل المتغيرات محل الدراسة.

3. 2.تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

أ. تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي حيث أن 18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014؛ وحسب تقسيم صندوق النقد الدولي تقع الجزائر ضمن المجموعة الثانية –من أصل ثلاث مجموعات- التي تضم دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24% و62%. ويوضح بيان لبنك الجزائر ارتفاع نسبة الإقصاء المالي والتي قدرت بـ 33% من الكتلة النقدية (M2) وهو ما يعادل 4675 مليار دينار (نهاية عام 2017) (Banque D'Algerie, 2018, p. 1)، وفيما يلي عرض تطور أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

-تطور مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر:

تعتبر الكثافة المصرفية أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى قرب المؤسسات المالية من العملاء، وحسب المعيار الدولي للكثافة المصرفية ينبغي وجود فرع واحد لكل 10000 فرد؛ وتجدر الإشارة إلى أن معدل الكثافة المصرفية في الجزائر هو فرع واحد لكل 26000 فرد وهو معدل بعيد جدا عن المعدل العالمي. ونلاحظ من خلال الشكل2 تطور مستمر في عدد الصراف الآلي (ATM) من 6.1 صراف آلي سنة 2011 إلى 9.64 صراف آلي سنة 2019؛ أما بالنسبة لعدد الفروع البنكية (BB) نلاحظ أنه بالرغم من التحسن الطفيف من سنة لأخرى أنها لا تزال متواضعة الانتشار حيث بلغ عدد الفروع البنكية لكل 100.000 نسمة 5.23 فرع سنة 2019 وهو معدل بعيد جدا عن المعدل الدولي.

شكل2 : تطور مؤشر توافر الخدمة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2019

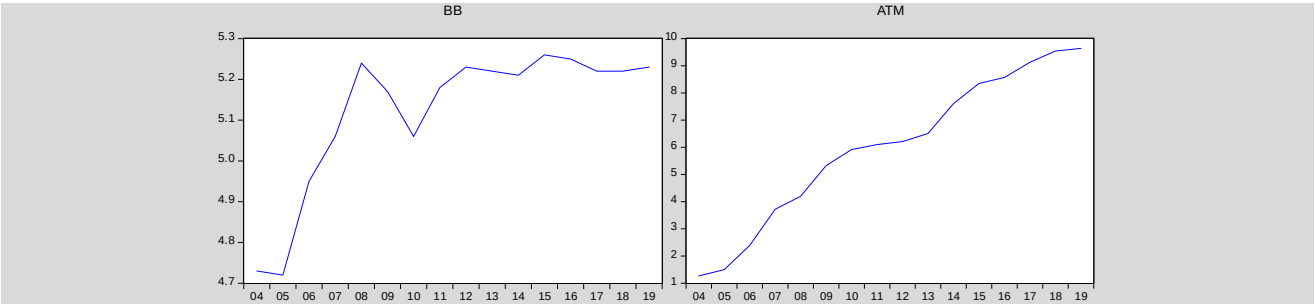

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

- **تطور مؤشر استخدام الخدمات المصرفية:**

يسمح مؤشر استخدام الخدمات المصرفية من التعرف على مدى استخدام الزبائن للخدمات المصرفية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس ذلك نجد نسبة القروض إلى الناتج المحلي الاجمالي (cr_gdp) ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي(BD_gdp). ومن خلال الشكل 3 نلاحظ؛ أن القروض سجلت أقل نسبة لها خلال سنتي 2004 و 2005 حيث لم تتجاوز

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

11 % من الناتج المحلي الاجمالي، لتبدأ بعد ذلك هذه النسبة في الارتفاع من 11.93% سنة 2005 إلى 26.81% سنة 2019 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة. أما لتطور نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها في ازدياد مستمر، حيث ارتفعت من 21.3% سنة 2004 إلى 51.40% سنة 2019، ويعتبر هذا الأخير مؤشرا مهم يعكس قدرة وفعالية البنوك التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي، أي قدرتها على تحفيز سلوك الادخار المصرفي لدى الافراد.

شكل3 : تطور مؤشر استخدام الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2019

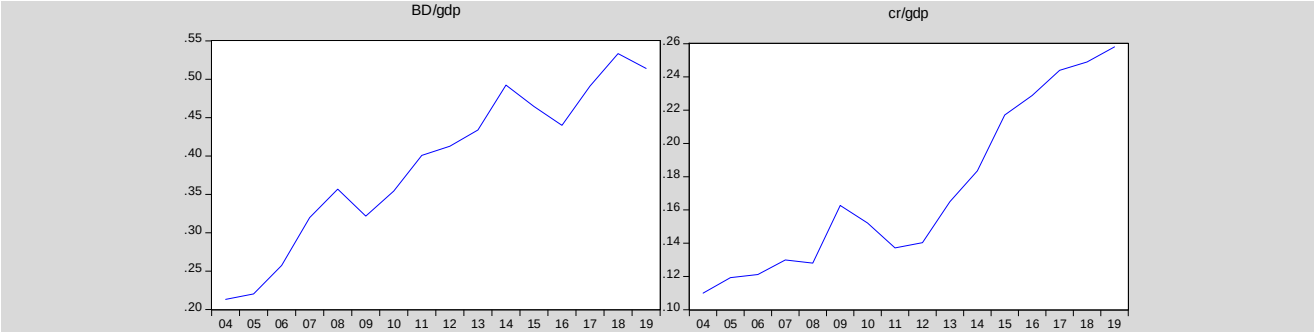

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

ب. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الممثل الأقرب لمستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد وإن كان مؤشر غير دقيق لمستوى الدخل خاصة في الدول النامية. ونلاحظ من خلال الشكل4 أن نصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي شهد ارتفاعا كبيرا ومستمرا خلال الفترة 2004 - 2016 وذلك نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في اطار اصلاحات صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى برامج التنمية التي ساهمت بشكل ايجابي في رفع مستوى معيشة الفرد. وبدءا من 2017 تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وإن كان بمعدل بطيء حيث انتقل من 4192.34 دولار إلى 4111.31 دولار وتشير تقديرات البنك الدولي أنه وصل إلى 3815.25 دولار خلال سنة 2020، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط وكذا جائحة كوفيد 19 وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

شكل4 : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2019

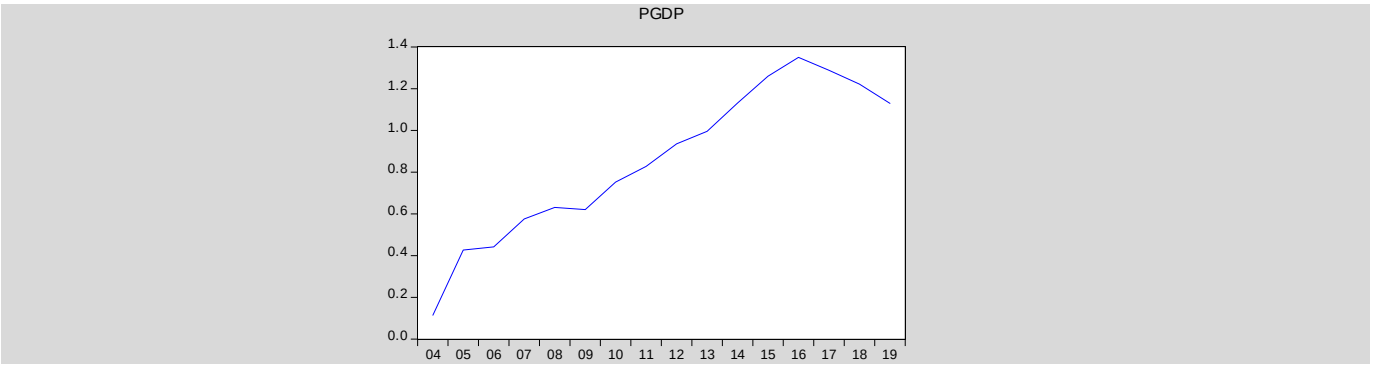

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

3.3. تقدير النموذج وتحليل النتائج: بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة النموذج انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، ويمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية: $PGDP_t = \beta_1 FI1_t + \beta_2 FI2_t + C_0 + \varepsilon_t$

حيث أن؛ C_0 الحد الثابت β_1, β_2معاملات العوامل التفسيرية في النموذج، ε_t حد الخطأ العشوائي، t فترة العينة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول3: نتائج تقدير النموذج خلال فترة الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FI1	0.109196	0.052568	2.077215	0.0582
FI2	0.145335	0.052242	2.781937	0.0156
C	0.856250	0.029216	29.30758	0.0000
R-squared	0.911572	Mean dependent var		0.856250
Adjusted R-squared	0.897968	S.D. dependent var		0.365857
S.E. of regression	0.116864	Akaike info criterion		-1.288252
Sum squared resid	0.177543	Schwarz criterion		-1.143391
Log likelihood	13.30601	Hannan-Quinn criter.		-1.280834
F-statistic	67.00619	Durbin-Watson stat		1.132963
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

$$PGDP= 0.109196\ FI1 + 0.145335\ FI2 + 0.856250 + \varepsilon_t$$

وبعد الحصول على النتائج سنقوم باختبار معلمات النموذج المتحصل عليه؛ أولا من الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها وثانيا من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وأخيرا من الناحية القياسية.

4.3. اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار ستيودنت واختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

أ. اختبار ستيودنت T: تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية**: المعلمات ليست لها معنوية إحصائية..... $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0$
- **الفرضية البديلة**: المعلمات لها معنوية إحصائية..... $H1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$

فعند مستوى معنوية 10% (أي مستوى ثقة 90%) سندرس قيمة احتمالية الخطأ (Prob) المبينة بين قوسين في النموذج المقدر أعلاه فإذا كانت هذه القيمة أقل من 0.1 نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي المعلمة لها معنوية إحصائية ومنه:

- من أجل المعلمة β_1 للمتغير المستقل المؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من 0.1 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_1 معنوي إحصائيا وأن المتغير FI1 له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%؛
- من أجل المعلمة β_2 للمتغير المستقل المؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من 0.1 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_2 معنوي إحصائيا وأن FI2 له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%.

ب. اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.911572 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 91.1% من التغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 0.1% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ؛ وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والبالغة 0.897968. كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد R^2 <DW.

ج. اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية** H_0: لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي النموذج غير معنوي.
- **الفرضية البديلة** H_1: توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة **احتمالية فيشر:** فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.1) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F- statistic) أقل بكثير من 0.1 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية؛ وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

5.3. اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية: تشير نتائج التقدير إلى أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع تتوافق مع ما ورد بالدراسات السابقة:

أ. بالنسبة للمؤشر المركب لتوافر الخدمات المصرفية FI1: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين FI1 وPGDP، وتعني أنه كلما زاد توفر الخدمات المصرفية بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.1091696 وحدة، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال؛ فارتفاع مؤشر توافر الخدمة المصرفية يعكس سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز حركة النشاط التجاري والاقتصادي ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي ومستوى الدخل.

ب. بالنسبة للمؤشر المركب لاستخدام الخدمات المصرفية FI2: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين FI2 وPGDP، وتعني أنه كلما زاد حجم الودائع بوحدة واحدة يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0.145335 وحدة، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال؛ فارتفاع مؤشر استخدام الخدمات المصرفية يدل على تطور القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع وتحويلها إلى قروض فينعكس ذلك ايجابا على النمو الاقتصادي ومستوى الدخل.

6.3. اختبار المعلمات من الناحية القياسية: من أجل التقييم القياسي لمعلمات النموذج سنقوم بإجراء استقرارية مربعات البواقي، اختبار داربن واتسن، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي واختبار عدم تجانس التباين.

أ. دراسة استقرارية مربعات البواقي: من خلال الجدول رقم 02، ومن خلال تطور معلمات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نلاحظ أن هذه المعلمات تقع كلها داخل مجال الثقة، وأيضا احتمالية Q-Stat أكبر من 0.1، وبالتالي نقول أن مربعات البواقي مستقرة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جدول4: تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي

Date: 02/21/22 Time: 00:26
Sample: 2004 2019
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.045	-0.045	0.0387	0.844
		2	-0.288	-0.291	1.7503	0.417
		3	0.226	0.215	2.8813	0.410
		4	0.135	0.073	3.3191	0.506
		5	-0.172	-0.054	4.0892	0.537
		6	-0.178	-0.200	5.0024	0.544
		7	0.122	0.020	5.4794	0.602
		8	-0.176	-0.267	6.5912	0.581
		9	-0.294	-0.217	10.153	0.338
		10	0.023	-0.146	10.180	0.425
		11	0.220	0.176	12.964	0.296
		12	-0.120	-0.039	13.999	0.301

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ب. اختبار دربن واتسون: والذي يختبر خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، ومن خلال نتائج التقدير للنموذج المقترح نجد أن قيمة دربن واتسون بلغت DW= 1.132963 ، وهي محصورة بين الحد الأدنى DL= 0.86 والحد الأعلى DU=1.73 وفي هذه الحالة يكون القرار غير مؤكد (منطقة عدم التأكد).

ج. اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: تتكون سلسلة البواقي U_t من 16 مشاهدة، وتمثل الفرق بين السلسلة الأصلية والسلسلة المقدرة، وفق المعادلة التالية: $\hat{u}_t = PGDP_t - \widehat{PGDP}_t$ ، والممثلة في الشكل التالي:

شكل5: منحنى بياني لسلسلة بواقي النموذج

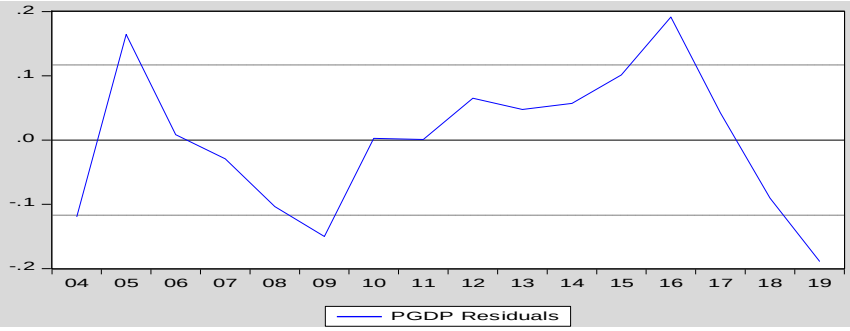

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ولمعرفة ما إذا كانت سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، نقوم بإجراء اختبار جارك بيرا كما في الشكل التالي:

شكل 6: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

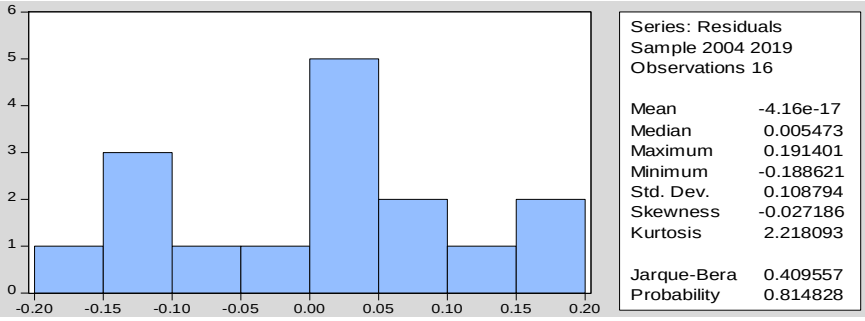

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.1 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال الثقة 90 %.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

د. الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين: لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch – Pagan –Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لاغرانج، واختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختبارا ذاتيا للتباينات من الدرجة الأولى. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الجدول التالي:

جدول5: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين

Heteroskedasticity Tests	F-statistic	Prob
Breusch-Pagan-Godfrey	.0985086	F(2,13) .03996
ARCH	0.039419	F(1,13) 0.8457

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan –Godfrey و Arch أنها أكبر من 10%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن؛ وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

4. خاتمة:

نظرا لتزايد الاهتمام بدور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، قمنا من خلال بحثنا هذا بدراسة لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2019 في إطار نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها المهمشة والمحرومة إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية؛
- يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الايجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية كالصحة والتعليم والحد من اللامساواة والفقر؛ سواء كان ذلك عن طريق تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة أو من خلال مساعدة الأفراد على وضع مدخراتهم في النظام المالي؛
- على الرغم من الإصلاحات التي بذلتها الجزائر في القطاع المصرفي إلا أن عدد المستفيدين من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لا يزال منخفضا، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة عالميا وعربيا في مجال الشمول المالي، بمستوى شمول 9.62% وهي نسبة بعيدة عن المتوسط الذي يتراوح بين 24 % و62%؛
- توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى:
  - وجود أثر ايجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10% بين مؤشر توافر الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019، **وبالتالي تبين صحة الفرضية الأولى؛**
  - وجود أثر ايجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10% بين مؤشر استخدام الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004- 2019، **وبالتالي تبين صحة الفرضية الثانية؛**

وبناءا على النتائج المتوصل إليها وجب علينا تقديم التوصيات التالية:

- وجوب إعداد بنك الجزائر لاستراتيجية فعالة تتماشى مع متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر يستهدف من خلالها فئة الشباب، والالتزام بها، والعمل على تنفيذها؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- العمل على زيادة معدل الانتشار البنكي (الكثافة المصرفية) في مختلف أنحاء الوطن بغية تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بتكلفة معقولة وجودة مقبولة.

5. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

- بن رجب جلال الدين. (2018). *دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- بهناس العباس، رسول حميد، و بسيسة بلعباس عز الدين. (2019). اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة إلى التجربة الأرنية. *معارف، المجلد 14*(العدد 2)، 210-237.
- دردور اسماء، و حركات سعيدة . (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 71-90.
- سمير شرف، و وجد رفيق الصائغ. (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة ببمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. *مجلة جامعة حماة، المجلد 4*(العدد 6)، 157- 181.
- فلاح صليحة، و حمدي معمر. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الايتقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07*(العدد 04)، 1-14.
- شنبي صورية، و بن لخضر السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03*(العدد02)، 104-129.

- Cyn-Young , p., & Mercado, J. (2015). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality. ADB Economics Working Paper Series (426), 1-25.
- Dinabandhu , S., & Debashis , A. (2018). Financial inclusion and economicgrowth linkage: some crosscountry evidence. Journal of Financial Economic Policy, 10(3), 369-385.
- hamada, o. b., & zunaidah, s. (2018). The Role of Financial Inclusion on Economic Growth: Theoretical and Empirical Literature Review Analysis. journal of Business & Financial Affairs, 07(04), 1-5.
- nazir, a., kaneez, f., & jameel, a. (2019). Impact Of Financial Inclusion On Economic Growth In Pakistan. Journal of managerial scienes, vol 13(No 3), 168- 177.
- Ramananda, S., & sankharaj, r. (2015, january). financial inclusion : a critical assessment of its concepts and measurement. asian journal of research in business economics and management, vol 5(No 1), 12-18.
- samuel stephen wakdok .(2018) .The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth in Nigeria: an Econometric Analysis .International Journal of Innovation and Research in Educational Sciences ، vol 5)No 2.(246 -237)

- **التقارير:**

- بنك الجزائر. (2018). *التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر*. تقرير سنوي.
- صندوق النقد العربي. (2015). *متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*. ابو ظبي.

- Banque D'Algerie. (2018). Note aux Banques et Etablissements financiers N° 01/2018 du 14/02/2018.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)